

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ موجهتان إلى الأمين العام
ورئيس مجلس الأمن من المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية إلى
الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتني، أود أن أنقل إلى عنايتكم فيما يلي ملاحظات
الجمهورية العربية السورية على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول تنفيذ القرار ١٧٠١
(٢٠٠٦) للفترة ما بين ١ آذار/مارس ٢٠١٣ ولغاية ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣:

تؤكد الجمهورية العربية السورية أن الجيش العربي السوري ماضٍ في دفاعه عن
كامل الأراضي السورية وفي تصديه للمجموعات الإرهابية المسلحة، وترى أن اتخاذ هذه
المجموعات المناطق الحدودية لسوريا مع دول الجوار منطلقاً لأعمالها الإجرامية يتسبب في
زعزعة استقرار هذه المناطق، ومن ضمنها الحدود السورية اللبنانية التي أضحت ممراً لعمليات
تهريب متكررة لمقاتلين من العناصر الإرهابية التكفيرية ولمختلف أنواع الأسلحة والذخائر.
يأتي ذلك بدعم تام من أطراف سياسية لبنانية باتت معروفة ويقصد المشاركة في أعمال
إرهابية هدفها سفك الدم السوري، إذ كشفت مصادر رسمية سورية ولبنانية عن عدة
عمليات تهريب شهدتها تلك المنطقة. إن مثل هذه الممارسات هي خرق واضح للمادة ٣ من
معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين سوريا ولبنان، والتي أكدت أن الترابط بين أمن
البلدين يقتضي ألا يسمح لبنان بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم
يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا.

تستغرب الجمهورية العربية السورية النزج بموضوع السوريين المهجرين إلى خارج
الحدود والذي يخرج عن ولاية القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وتؤكد على عودة هؤلاء إلى ديارهم
بعيدا عن استغلال معاناتهم لأغراض سياسية وتذكر أن البرنامج السياسي الذي طرحه السيد
الرئيس بشار الأسد لحل الأزمة في سوريا يقوم على تقديم الضمانات اللازمة لعودة المواطنين
السوريين الذين غادروا بسبب الأحداث وتسهيل عودتهم عبر المنافذ الحدودية.



بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، تذكر الجمهورية العربية السورية أن مشكلة المخيمات الفلسطينية نجمت عن قيام الجماعات الإرهابية المسلحة بالدخول إلى هذه المخيمات وبالتالي فإن على من يدعي الحرص على الفلسطينيين الضغط على الدول الداعمة للمجموعات الإرهابية المسلحة لوقف تصعيدها تجاه المخيمات الفلسطينية في سوريا، وعدم اتخاذها منطلقاً لعملياتها الإرهابية والانسحاب منها لتمكين سكانها من العودة الآمنة إلى منازلهم، علماً أن الحكومة السورية تؤكد باستمرار على تجنيب المخيمات آثار الأزمة في سوريا.

إن المزاعم الإسرائيلية حول نقل السلاح من سوريا إلى حزب الله، وتصريحات المسؤولين الإسرائيليين بإمكانية اتخاذ خطوات لمنع ذلك هي محاولة يائسة من إسرائيل لتشتيت الانتباه عن الخطر الحقيقي الذي يهدد أمن المنطقة ككل والكامن في سياساتها العدوانية، وبدلاً من هذه التصريحات الاستفزازية فإن من الأولى بإسرائيل أن توقف دعمها للمجموعات الإرهابية المسلحة وتسهيلها لعبور هذه المجموعات إلى سوريا، هذا الدعم الذي أوضحته سوريا في عدة رسائل متطابقة وجهتها إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن، وتجدد استغرابها لتكرار الإشارة إلى هذه المزاعم في تقارير الأمين العام رغم تأكيد التقرير على عدم موثوقية تلك المزاعم.

إن تكرار الإشارة إلى مزاعم نقل السلاح من سوريا إلى حزب الله ضمن تقارير متعددة للأمين العام حول تنفيذ القرار ١٧٠١ يتناقض مع حقيقة عمليات تهريب السلاح التي تشهدها الحدود اللبنانية السورية بهدف دعم المجموعات الإرهابية المسلحة وهي نشاطات يقف وراءها دول وجهات معروفة لا تريد الاستقرار لا للبنان ولا لسوريا ولا للمنطقة بأسرها، وتجاهر بدعمها لهذه المجموعات، بل وتبدي استعدادها لتقديم المزيد من الدعم كلما تتالت إنجازات الجيش العربي السوري بالتصدي لها.

تحدد الجمهورية العربية السورية تأكيدها أن مسألة ترسيم الحدود هي شأن سيادي وتعتبر أن تضمين هذا الموضوع في نطاق التقرير هو زج لشأن ثنائي يقرره البلدان حينما تتيح الظروف على الأرض ذلك، وتحدد تأكيدها أن ترسيم الحدود في منطقة مزارع شبعا يتم بعد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لتلك المنطقة، وهو ما يستوجب توافر إرادة دولية لتحقيق السلام العادل والشامل وفقاً لمرجعية مدريد وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) د. بشار الجعفري

المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة